

State of Palestine

كلمة دولة فلسطين / الاجتماع الثاني والثلاثين للهيئة المختصة

بمكافحة الجرائم والعدالة الجنائية

السيدة الرئيس

السيدات والسادة رؤساء الوفود وممثلي الدول ،،

الحضور الكريم كل باسمه ولقبه

يسعدني ويشرفني مشاركتكم اليوم أعمال الاجتماع الثاني والثلاثين للهيئة المختصة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية، وشكر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على جهوده الرامية لتعزيز التعاون الدولي في ما بين الدول من أجل القضاء على الجريمة عبر الوطنية.

ان دولة فلسطين تؤكد التزامها بأحكام الاتفاقيات القانونية والقضائية الاممية التي انضمت اليها دولة فلسطين يعد حصولها على صفة دولة مراقب غير عضو في الامم المتحدة مثل اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها الملحقه، وكذلك اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، واتفاقية مكافحة المخدرات، وغيرها من الاتفاقيات الدولية والاقليمية.

فقد سعت دولة فلسطين في سبيل تنفيذ هذه الاتفاقيات تطوير السياسات اللازمة لتنفيذ احكامها و تحديث بنيتها التشريعية بما يتماشى مع التزاماتها الدولية ومع التحديات التي يفرضها الإجرام المعاصر، رغم كافة المعوقات والتحديات السياسية والاقتصادية التي تواجهها، وذلك عبر إقرار سلسلة من التشريعات التي تضمنت التجريم والعقاب على الجرائم عبر الوطنية، مثل الجريمة المنظمة، والاتجار بالبشر، والفساد، وغسل الأموال وتمويل الإرهاب الذي تم خلال تبنى النهج القائم على المخاطر في إطار مكافحة غسل الأموال وتوسيع نطاق الجرائم الاصلية بما يشمل جريمة تمويل الإرهاب.

وتؤمن دولة فلسطين بأهمية التعاون القضائي بما يشمل المساعدة القانونية المتبادلة، وتسليم المجرمين، ومصادرة العائدات الجرمية، واسترداد الأصول، وحماية البيانات الشخصية، والتحقيقات المشتركة، وتبادل المعلومات بين جهات انفاذ القانون على المستوى الدولي.

وسعت دولة فلسطين الى تطبيق اجراءات فاعلة لتطوير نظام العدالة الجنائية في فلسطين، من خلال تحديث وتطوير عمل النيابة المتخصصة، مثل نيابة حماية الاسرة من العنف ونيابة مكافحة الجرائم الالكترونية ونيابة جرائم الفساد ونيابة حماية الاحداث التي عملت على تحقيق المصلحة الفضل للاطفال من خلال إيجاد نظام متكامل مبني على مبادئ توجيهية لكافة أعضاء النيابة فيما يخص المعاملة الصديقة للاطفال في كافة مراحل الإجراءات معهم و تطويع النصوص القانونية لما فيها مصلحة لهم سوى كان شهود أو اطفال معرضين للخطر أو احداث أو ضحايا أو عنف أسري وكل ذلك بما ينسجم مع الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية.

الحضور الكريم،

بسبب الوضع القائم في فلسطين كونها تحت الاحتلال وما تتعرض له أجهزة انفاذ القانون والمؤسسات التشريعية والقضائية وعموم المواطنين الفلسطينيين في كل المناطق الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية من ممارسات سلطات الاحتلال الاسرائيلي وسيطرته على المعابر والحدود للمناطق الفلسطينية تخوض دولة فلسطين تحدي كبير في فرض سيادة القانون ومكافحة الجرائم خاصة الجرائم المتعلقة بالمخدرات والمؤثرات العقلية وجرائم الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال وتوفير الحماية للشهود ومتابعة التحقيقات الجنائية اللازمة وخاصة في المناطق التي تخضع بشكل كامل لسيطرة الاحتلال بما فيها القدس الشرقية مما يساهم بصعوبة مكافحة هذه الجرائم، الى جانب منع تطور الجريمة واشكالها والتصدي لمرتكبيها ما يحتم علينا العمل بشكل مشترك من خلال قنوات التعاون القضائي الدولي، والاقليمي، ونطالب اللجنة بالنظر في تسهيل ومساعدة الحكومة الفلسطينية والسلطات القضائية في فلسطين لتعزيز تنفيذ مهامها وفق الاستراتيجية الوطنية لقطاع العدالة الجنائية الفلسطيني وضمن معايير الدولية لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

نود أن نؤكد على ما جاء في بيان مجموعة ٧٧ والصين وبيان مجموعة الدول وختاما

.الآسيوية والمحيط الهادئ